أ. د. طارق فهمى
أستاذ العلوم السياسية، مستشار المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط

التأثير المستقبلى للوضع الأمنى فى سوريا على المنطقة العربية

مقدمة :

تتناول الدراسة أهم التأثيرات والتداعيات الرئيسية للأوضاع الأمنية والاستراتيجية فى سوريا، وما يرتبط بذلك فى المستوى السياسى والاستراتيجى على العالم العربى خاصة، مع التوقع بسيناريوهات ومشاهد متعددة يمكن أن تعلن نفسها فى المديين المتوسط والطويل الأجل فى الفترة المقبلة، خاصة أن ما يجرى فى سوريا من تطورات إيجابية أو سلبية ستكون لها امتداداتها فى العالم العربى، ليس على مستوى الدول فحسب، وإنما أيضًا على الفواعل من غير الدول، إضافة لاحتمالات تكثيف التدخل الخارجى فى شئون الأوضاع العربية، ولن يقتصر ذلك على دول الجوار الإقليمى بل يمتد ذلك إلى العالم العربى بكامله.

هدف الدراسة :

تستهدف الدراسة إبراز أهم الارتدادات المتوقعة والواردة من الداخل السورى على الإقليم وعلى مجمل الاستقرار أو عدم الاستقرار على العالم العربى، وإبراز حجم التطورات الجارية فى سوريا على توجيه مسار الترتيبات الأمنية والاستراتيجية التى تخطط للعالم العربى عبر طرح مقاربات دولية متعددة سواء كانت أمنيَّة أو استراتيجيَّة.

منهج الدراسة :

يُعدُّ المنهج الوصفى من أبرز وأهم أنواع مناهج البحث العلمى، ويُستخدم فى دراسة وتحليل الإشكاليات والموضوعات ذات النزعة الوصفية التى تتوافر لها معلومات بصورة غير عددية، ولا يكاد يخلو بحث علمى منه، خاصة الأبحاث الاجتماعية، وتتمثل الخطوات المرتبطة بالمنهج الوصفى فى تحديد المشكلة محل البحث، وجمع أكبر قدر من المعلومات عنها، وفى ضوء ذلك يتم وضع فرضيات أو أسئلة تُمثل سيناريوهات لحلول المشكلة، وبعد ذلك تقديم الشروح، واستخلاص النتائج.

محتويات الدراسة :

١- الواقع السورى الراهن.

٢- التطورات فى السياق الإقليمى.

٣- مسار التطورات السورية وتأثيراته على الواقع العربى.

٤- تأثيرات متعددة المجالات فى الإقليم.

أولا : الواقع السورى الراهن :

١- تشهد سوريا تطورات مهمة ومفصلية سواء على مستوى الداخل السورى، أو فى إطار من التفاعلات الإقليمية والدولية التى تجرى وترتبط بطبيعة العلاقات السورية فى محيطها العربى، خاصة أن هذه التطورات ستكون لها انعكاسات ليس على الداخل السورى بصورة إيجابية أو سلبية فحسب، وإنما أيضًا ترتبط بالتحولات الجارية فى الإقليم، وتحتل سوريا ودول جوارها فى الأردن، وغزة، ومصر، ولبنان، والعراق مساحة كبيرة مما يجرى فى ظل المنطلقات الجديدة التى تطرحها الإدارة الأمريكية وتدخلات

الرئيس الأمريكى ترامب فى تسوية غزة والمسألة الفلسطينية وفى سوريا ولبنان والخليج العربى[١].

٢- يمكن تأكيد أن الواقع السورى ما زال يعمل فى اتجاه واحد سياسيًّا وأمنيًّا، ولم يتغير المشهد السياسى الراهن عما هو عليه منذ سقوط النظام السورى السابق وتولى الإدارة الانتقالية المؤقتة، خاصة أن ما يجرى فى الساحة السياسية مرتبط فعليًّا بعدة خطوات مهمة ربما ستحتاج إلى مزيد من التقييم والمراجعة بعد فترة، وعلى رأسها مسار ما يجرى سياسيًّا وارتباطه بالمشهد الراهن، خاصة أن تشكيل حكومة سورية وإعادة ترتيب الأوضاع السياسية الداخلية واستمرار الحوار مع القوى الداخلية سيظل محكومًا بضوابط محددة، تتعلق بالنظام السياسى السورى ككل والدعوة لمزيد من الخطوات الداعية للتسريع بالعملية السياسية قدر الإمكان، وعدم التأخير فى ظل بقاء الأوضاع مرتهنة بالعودة إلى الحل العسكرى، أو الرهانات المتعلقة بالتغيير من الداخل وسيطرة كل طرف على مناطقه واستقوائه بالخيار العسكرى الموجود دائمًا، مع إيجاد أكبر قدر من المرونة الشكلية للتفاوض ومراجعة المواقف انطلاقًا من ضغوطات داخلية وإقليمية بل ودولية، وفى ظل تربص بعض الأطراف الراهنة بالمشهد وانتظار الأمر لحين اتضاح الرؤية السياسية، ومدى تقبُّل المواطن السورى التغيير بعيدًا عن نشوة الانتصار والتغيير الذى جرى.

٣- وما ينطبق على الداخل والعلويين على وجه الخصوص ينطبق أيضًا على الخارج وعلى رأسه الجانب الروسى مع تأكيد أن تركيا هى الرابح الأول مما يجرى فى الداخل السورى بالفعل، وفى ظل حسابات صعبة ومتغيرة يمكن أن يعمل عليها الجانب التركى مدعومًا بالوجود على الأرض؛ حيث من الواضح أنه لا يوجد تصور محدد لمعنى فك الارتباط بين «هيئة تحرير الشام» وتنظيم «القاعدة»، أو المرتكز الحقيقى لتصفية العلاقات بين الرئيس السورى الانتقالى وأبو بكر البغدادى[٢].

٤- هناك عدة ملفات أساسية تنتظر الإدارة السورية، والتى تتمثل فى:

أ- عيَّن الرئيس السورى «أحمد الشرع»، حكومة مؤقتة فى سوريا، واقتصرت تلك الحكومة على أعضاء حكومة الإنقاذ الموالية لهيئة تحرير الشام فى إدلب، دون أن تتضمن أى تمثيل للمكونات السياسية والعسكرية والاجتماعية أو الطائفية الأخرى، وهو ما قد يشير إلى محاولات هيئة تحرير الشام بمحاولة احتكار السلطة فى سوريا، وكان «الشرع» قد أعلن أن إجراء انتخابات قد يستغرق مدة تصل إلى ٤ سنوات، وأن عملية كتابة الدستور قد تستغرق ٣ سنوات[٣].

ب- ويمكن إبداء عدة ملاحظات على هذه الحكومة على النحو التالى:

- ينحدر معظم الوزراء المكلفين من محافظتى إدلب وحلب، وهو ما قد يثير انتقادات للحكومة من بقية محافظات سوريا.
- غالبية الوزراء المكلفين فى فئة عمرية متوسطة، حيث أغلب الوزراء ما بين (٣٠ و ٥٠ سنة)، بينما العدد الأقل ما بين (٥٠ و ٦٣ سنة) كما أن معظم وزراء الحكومة المؤقتة من خريجى الكليات العلمية (الهندسة، والطب) بينما يتمتع البعض الآخر بخلفيات وتخصصات أدبية مثل (التربية، علوم شرعية، كلية حربية، العلوم السياسية) وهو ما ينعكس على خبرات هؤلاء الوزراء، وشغل بعض هؤلاء بعض المناصب الإدارية فى أثناء فترة النظام السورى السابق، ولكنها لم تكن مناصب حيوية.
- تم اكتمال الحكومة المؤقتة بتعيين وزير الخارجية «أسعد الشيبانى»، مع تعيين «مرهف أبو قصرة» وزيرًا للدفاع، وكذلك تعيين «عائشة الدبس» مسئولة عن مكتب شئون المرأة، إلى جانب تكليف عدة شخصيات بإدارة شئون المحافظات السورية لعل أبرزهم تعيين «عزام غريب» المعروف بـ «أبو العز مراقب» محافظًا لحلب، وتعيين «عامر الشيخ» قائد أحرار الشام محافظًا لريف دمشق[٤].

ج - دمج الفصائل المسلحة فى الجيش السورى الجديد:

عقد الرئيس السورى «أحمد الشرع» لقاء مع الفصائل العسكرية فى دمشق ٢١ ديسمبر ٢٠٢٤م، لمناقشة شكل المؤسسة العسكرية الجديدة، وأكد أن هذه الفصائل ستُدمج فى مؤسسة واحدة بإدارة وزارة الدفاع فى الجيش الجديد.

حضـر هـذا الاجتماع قادة فصائـل ومجموعات تمثـل شمال سوريـا وجنوبها ووسطها، ومـن أبرزها: حركة أحرار الشام، والجبهة الشامية، وصقور الشام، ومجموعـات عسكريـة مـن محافظة درعـا، فى حين رفض «أحمـد العودة» قائد اللـواء الثامن – المدعوم تركيًّا – حضور الاجتماع رغم قدومه إلى دمشق، بحجة الإجـراءات المعقدة وطول المدة قبـل إتاحة المجال لقادة الفصائل بالدخول إلى الاجتماع.

وتسعـى الإدارة السوريـة الجديدة، فى ظل وجود نـوع من الحـذر لـدى باقـى الفصائل مـن احتمالية وجود توجّه لدى «هيئة تحرير الشام» لابتلاع الجميع، خاصـة الفصائل والمجموعـات العسكرية المنحدرة مـن محافظة درعا، إلـى استمالة تلـك الفصائل من خلال عدة جوانب على النحو التالى:

- تعييـن «عـزام الغريـب» قائـد الجبهـة الشامية محافظًـا لحلـب التى تُعـد العاصمـة الاقتصادية لسوريا، وذلك قبل يوم واحد من الاجتماع.
- تعييـن قائـد فصيل صقور الشـام «أحمد عيسى الشيـخ» محافظًا لإدلب، وكذلك قائد أحرار الشام «عامـر الشيـخ» محافظًـا لريف دمشـق، و«حسن صوفان»، الذى أسهم فى تقارب الفصائل مع هيئة تحرير الشام قبل سنوات، نائبًا لمحافظ اللاذقية ذات الميناء الاستراتيجى، وتعيين «محمد عثمان» محافظًا لها(٥).

د – وبالنظر لتلك التحركات يمكن إبداء عدة ملاحظات:

- محاولة استمالة الحلفاء التقليديين لهيئة تحرير الشـام وإقناعهـم بالتفاعـل مـع مقتـرح دمـج الفصائل ضمن وزارة الدفاع.
- بـروز الطابع الأمنى على هـذه التعيينات، وذلك كنتيجـة لوجـود مجموعـات تتبـع قـوات سوريـا الديمقراطيـة فـى بعض أحياء حلـب، إلى جانب بعض عناصر الميليشيات الموالية للنظام السابق، كما أن مدينة اللاذقية لايزال تنتشر بها مجموعات كبيـرة من عناصر الأمن والجيش السابقين، إلى جانب قاعدة حميميم الجوية الروسية.

هـ – بـدأت الإدارة الجديـدة عمليـة حـراك سياسـى موسـع؛ لتجاوز الإرث من النزاع الداخلى بين مختلف الطوائف والأقليات السورية، حيث تم تأكيد أن الجميع قـدَّم تضحيات من أجل تحريـر سوريا، وقد برز ذلك على النحو التالى:

- تأكيـد الشرع خلال لقائه الزعيم اللبنانى الدرزى «وليـد جنبـلاط»، وكذلـك خـلال لقائـه وفـدًا من القيـادات الدرزية فـى السويداء أهميـة استحضار عقلية الدولـة لا عقلية المعارضـة، وضرورة توحيد الدولـة، ووجـود عقـد اجتماعى بيـن الدولة وجميع الطوائف لضمان العدالة الاجتماعية(٦).
- الدعـوة إلـى صياغـة دستور عصـرى يعكس تنوع المجتمـع السـورى، وتأكيد حماية جميـع الطوائف، خلال اللقاء بممثلى الكنائس المسيحية.
- الدعـوة لعقـد مؤتمـر وطنـى شامـل يضـم كل القـوى السياسية فى الداخـل والخارج، والطوائف الدينيـة ومكونات المجتمـع المدنى وجميع الفئات الاجتماعيـة، وممثليـن عـن الفصائـل المسلحـة والمستقلين وأصحاب الكفاءات العلمية.
- عقد لقاءات مع الطائفة العلوية، التى ينتمى إليها النظـام السابـق، فـى كل مـن دمشـق واللاذقية، وتأكيد أن الإدارة الجديـدة ملتزمة بالحفاظ على السلم المجتمعى.

٥- منـذ انهيـار النظام السابـق أمام فصائـل المعارضة المسلحـة، حاولـت قوات سوريـا الديمقراطيـة التمدد لتوسـع سيطرتهـا فـى ريـف حلب ودير الـزور، لكنها تراجعـت بعـد مواجهـات بينها وبيـن فصائـل الجيش الوطنى المدعومة تركيًّا(٧).

٦- تركـز الإدارة الجديـدة حاليًـا علـى استكمـال هيكلة وزارة الدفـاع التابعـة للحكومـة الانتقاليـة، ومـن ثـم تُجرى مشـاورات مكثفة مع باقى فصائل المعارضة بما فيهـا الفصائـل التابعة للجيش الوطنى وقـوات سوريا الديمقراطيـة لدمجهـا فى الجيش السـورى الجديد، وذلك انطلاقًا من عدة اعتبارات:

أ- إيجـاد حل لمناطق شمال شـرق سوريا الاستراتيجية التى تنتـج القمح، إلى جانب الثـروة النفطية وأهمها حقول رميلان والعمر والجفرة.

ب- عـدم استفزاز الموقف الأمريكى فى وقت تسعى فيه الإدارة الجديـدة لرفـع العقوبات عن سوريـا، وإزالة الهيئة من قائمة المنظمات الإرهابية.

٧- بناء على ما سبق، عُقد لقاء تفاوضى بين الإدارة الجديدة وقسد، للتوصل لصيغة توافقية يمكن التوافق عليها من أجل تسهيل اندماج قوات سوريا الديمقراطية فى الإدارة الجديدة، لكنها تمسكت بانضمامها إلى الجيش الجديد على أساس كتلة موحدة، بالإضافة إلى المطالبة بالحصول على الحصة الكبرى من عائدات النفط لمصلحة إدارة مستقلة أشبه بالفيدرالية تضم المناطق ذات الغالبية الكردية، لكن الإدارة الجديدة وافقت على نوع من اللامركزية الإدارية، وحصولها على قسم من العائدات النفطية يتناسب مع الحجم السكانى والمساحة الجغرافية، فى مقابل انضمامها فرادى للجيش السورى ضمن وزارة الدفاع الجديدة، بالإضافة إلى استعدادها للاعتراف بالحقوق الثقافية للأكراد وعلى رأسها تدريس اللغة الكردية فى المدارس، وانتهت النقاشات دون إبرام اتفاق محدد(٨).

٨- هنا يتعين علينا الإشارة إلى عدة ملاحظات:

أ- تحاول الإدارة الجديدة التريث فى إتمام اتفاق مع الأكراد وذلك استنادًا للظروف السياسية والإقليمية والدولية، لاسيما مع تنصيب «دونالد ترامب»، وعليه انتظار وضوح ملامح سياساته الخارجية، لاسيما تجاه الملف السورى.

ب- التطور المهم فيما تمثله الإدارة الذاتية التى يديرها حزب الاتحاد الديمقراطى الكردى وواجهتها السياسية (مجلس سوريا الديمقراطية مسد)، وذراعها العسكرية (قوات سوريا الديمقراطية قسد)، وتسيطر على مناطق فى أربع محافظات تمتد فى شمال وشرق سوريا، هى الحسكة ودير الزور والرقة وحلب، وكله يشكل إلى جانب علاقة الإدارة الذاتية بالولايات المتحدة والتحالف الدولى للحرب على داعش.

ج- إن صراع إدارة العمليات العسكرية التى يقودها أحمد الشرع سواء فى المستوى السياسى، أو فى المستوى العسكرى وفق ما هو محتمل، يمثل تحديًا خطيرًا؛ إذ لم يتم التوصل إلى توافق وحل سياسى للاختلافات القائمة، فمن الملاحظ أن الجيش الوطنى السورى المعارض المدعوم من تركيا يخوض فعليًّا حربًا ضد قوات سوريا الديمقراطية الكردية قسد، وقد تغير المشهد بعد أن أُعلن اتفاق بين الرئيس السورى، أحمد الشرع، وقائد قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، مظلوم عبدى، بهدف دمج المؤسسات المدنية والعسكرية التابعة للإدارة الذاتية فى شمال شرقى سوريا ضمن مؤسسات الدولة، هذا الاتفاق، أثار ردود فعل واسعة بين المسئولين والسكان المحليين، وسط تطلعات لتنفيذه وفق آليات محددة، خاصة أن تنفيذه سيتم عبر تشكيل لجنة مركزية تُشرف على لجان فرعية تخصصية فى مختلف المجالات، بما فيها الأمن، والعسكر، والصحة، والتربية، وغيرها من القطاعات، على أن يتم تشكيل هذه اللجان سريعًا لمباشرة مهامها حتى نهاية العام الحالى، كما نص عليه الاتفاق بين الشرع وعبدى(٩).

د- أن هذا الاتفاق يحمل أهمية كبرى، ليس فقط فى كونه إنجازًا يوحد سوريا، بل أيضًا لأنه يعيد المكون الكردى إلى دوره الطبيعى فى عملية البناء الوطنى، باعتباره مكونا أصيلًا تربطه بالمجتمع السورى علاقات محبة ومودة، إضافة إلى عوامل الجغرافيا والتاريخ المشترك، و يتضمن الاتفاق بندًا يتعلق بإطلاق سراح بعض المعتقلين من الطرفين قبل نهاية شهر رمضان، وفق ما تم إبلاغهم به من القيادة السياسية فى دمشق، أما فيما يخص الثروات النفطية، فتم اتفاق ينص على استمرار توريد المشتقات النفطية من منطقة الجزيرة، الخاضعة لسيطرة قسد، إلى منطقة الشامية، الواقعة تحت سيطرة الحكومة السورية، حتى تقدم اللجان المتخصصة رؤية جديدة بشأن آليات الدمج مع الحكومة السورية.

٩- من قراءة التطورات الجارية التى تشهدها سوريا يتضح أنه ليس هناك تجانس صلب فيما بين الفصائل التى نجحت فى إسقاط النظام حول كيفية تشكيل مستقبل سوريا فى مرحلة ما بعد سقوط النظام، كما أن هناك تباينًا فى رؤى الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بالشأن السورى تجاه نفس القضية، وهو الأمر الذى يعزز من ضبابية الموقف بالنسبة لكيفية الشروع فى عملية سياسية جامعة يقودها السوريون أنفسهم لإنجاز عملية انتقالية وفقًا لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ مع حماية الأقليات والمكونات السورية المختلفة، وتحرص الإدارة السورية على إرسال تطمينات للأكراد ودعوتهم

للانسحاب من المناطق التى يسيطرون عليها فى شمال وشرق سوريا، والانضواء تحت لواء الحكومة الجديدة وذلك حقنا للدماء.

١٠- فى المسار السياسى الراهن والمحتمل فإن مؤتمر الحوار الوطنى يُعد استحقاقًا سياسيًّا مهمًا، لأنه سيجهز لمرحلة تاريخية فى حياة سوريا بعد إسقاط النظام، لكن من الضرورى أن يكون هناك تريث ولابد أن تكون هناك معايير فى اختيار المشاركين، بالإضافة إلى إجراءات تنفيذية وأخرى تطبيقية من خلال لجنة تحضيرية، ووضع أهداف واضحة لهذا المؤتمر.

١١- هناك تخوف مطروح من أن تكون هناك ضغوط دولية تأتى بفلول من النظام السابق لحضور مؤتمر الحوار الوطنى لأنهم سيكونون معرقلين لأى حوار وأى نتائج يتم التوصل إليها[١٠]. وللإعداد للمؤتمر، نظمت لجنة تحضيرية من سبعة أعضاء جلسات استماع للمحافظات، وفى بعض الأحيان كانت تعقد عدة جلسات مدة كل منها ساعتان يوميًّا لتغطى المحافظات السورية الأربع عشرة فى أسبوع. ومن بين أعضاء اللجنة خمسة أعضاء من هيئة تحرير الشام أو مقربون منها، ولا يوجد ممثلون للدروز أو العلويين، ودعت للسلطات الجديدة كل الفصائل المسلحة، ومن بينها قوات سوريا الديمقراطية التى تلقت دعما أمريكيًّا كبيرًا خلال سنوات الصراع السورى، إلى تسليم أسلحتها، وأعلنت مرارًا رفضها الحكم الذاتى الكردى.

١٢- هناك تأكيد من القوى السورية بضرورة استبعاد التدخلات الخارجية فى الشأن السورى، وأن دور الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية رعاية مؤتمر الحوار وليس التدخل فيه، ونفس الأمر ينطبق على بقية الدول.

١٣- من الصعوبة بمكان استبعاد التدخل الأجنبى فى موضوع مؤتمر الحوار، ومن المتوقع أن تكون لبعض دول الخليج وتركيا وأوروبا بعض الأدوار لأن هذه الدول تريد تحقيق مصالح اقتصادية وسياسية، خاصة أن سوريا بحاجة إلى مساعدة دولية لدفع اقتصادها ولرفع العقوبات الدولية[١١].

١٤- من الواضح أن الخطاب السورى الحالى مدروس بعناية ومُعَدٌّ سلفًا، ويقدمه الرئيس السورى بشكل معدّ لطمأنة الجميع، لكنه فى الوقت ذاته خطاب يترك الباب مفتوحًا للتكهنات حول طبيعة هذا النظام فما زالت الولايات المتحدة تنتظر، ومعها أوروبا، كى تَبُتّ فى رفع العقوبات؛ ومنها قانون قيصر، إنما يبدو استعدادهم لهذا القرار واضحًا ومعدًا، والزيارات المتتالية للوفود الغربية تؤكد ذلك.

١٥- الأولوية الضرورية تكون لإعادة هيكلة المؤسسات بإعادة بناء المؤسسات العسكرية والأمنية لفرض الأمن والاستقرار فى البلاد، ومنع الفوضى التى تصاحب الفترات الانتقالية فى مثل هذه الحالات، وحل الفصائل والمليشيات المسلحة، وتسليم السلاح إلى الجيش الجديد، وحصر السلاح بيد الدولة فقط، واستدعاء الضباط المنشقين للعودة إلى الخدمة[١٢].

١٦- يجب حل المؤسسات الموازية، وإنهاء عمل الحكومات المتعددة والمؤسسات ذات الصلة، مثل الائتلاف وهيئة التفاوض وغيرها، والبدء بمشاورات سياسية شاملة من خلال حوار سياسى عالى المستوى بين جميع المكونات السورية؛ لصياغة دستور حضارى يحفظ حقوق الجميع، ويضمن مساواة المواطنين فى الحقوق والواجبات.

ثانيًا : التطورات فى السياق الإقليمى

١- يتمثل هدف تركيا الاستراتيجى فى إنهاء وجود وحدات حماية الشعب الكردية، معتبرًا أنها أمام خيارين: إما أن تحل نفسها أو تواجه القضاء عليها بالقوة، وأن الموقف التركي من التنظيمات الكردية فى سوريا يمثل قضية «وجودية» تتعلق بالأمن القومى التركى، ولا تراهن تركيا على المحادثات الجارية مع الإدارة الأمريكية، وأن واشنطن قد تتجه إلى تقليص دعمها القوات الكردية.

٢- تواجه قسد خيارات محدودة للتعامل مع ضغوط أنقرة وهيئة تحرير الشام لنزع سلاحها والتحول إلى حزب سياسى، بينما تعانى تقاطعات مع تشكيلات كردية معارضة لها، وسط تحذيرات من الذهاب إلى الخيار المسلح، الذى تظهر بوادره فى مناوشات تسابق هدنة هشّة فى الشمال الشرقى من سوريا[١٣].

٣- إن خيارات قسد محدودة، ولم يبق لديها سوى الولايات المتحدة، لكن تركيا هى من تتحكم بالمشهد السورى الآن، وقد تؤدى التعقيدات النشطة فى الشمال الشرقى إلى اقتتال داخلى بين جماعات كردية، هى ذاتها مَن تفشل الآن فى إيجاد صيغة تفاهم، رغم التوقعات بأن تركيا هى المرشحة للتحرك الميدانى

داخل المناطق الكردية فى سوريا، غير أن هذا سيكون تحديًا للولايات المتحدة(١٤).

٤- تضَمَّن اتفاق دمج قوات سوريا الديمقراطية فى المؤسسات السورية، ثمانية بنود، أولها: ضمان حقوق جميع السوريين فى التمثيل والمشاركة فى العملية السياسية وكل مؤسسات الدولة بناء على الكفاءة بغض النظر عن خلفياتهم الدينية، كما ينص على دمج جميع المؤسسات المدنية والعسكرية فى شمال شرق سوريا ضمن إدارة المرحلة الانتقالية، بما فى ذلك المعابر الحدودية والمطار وحقول النفط والغاز.

٥- بموجب الاتفاق، تدعم (قسد) إدارة المرحلة الانتقالية فى مواجهتها لما سمَّتها (فلول الأسد) و(كل التهديدات التى تهدد أمنها -الدولة- ووحدتها)، كما ينص الاتفاق على (رفض دعوات التقسيم وخطاب الكراهية ومحاولات بث الفتنة بين كل مكونات المجتمع السورى»، بينما يحدد البند الأخير من الاتفاق موعد تطبيقه فى أجَل لا يتجاوز نهاية العام الحالى.

٦- من المتوقع أن يكون رفع الهيئة وزعيمها من قوائم الإرهاب هو أحد أهم الأوراق التفاوضية التى ستضمن بها واشنطن انضباط الإدارة السورية فى دمشق بما يناسب سياساتها فى المنطقة.

٧- لا تقتصر الأوراق التفاوضية -أو يمكن تسميتها أوراق الضغط- على رفع التصنيف، بل إن التحكم الأكبر، للغرب عمومًا وللولايات المتحدة على وجه الخصوص، يتوقع أن ينطلق من ملف العقوبات، ليس على الأشخاص فحسب، وإنما على القطاعات بما فى ذلك مؤسسات الدولة ومصارفها.

٨- هناك مجموعة كبيرة من الشروط المعلنة التى ستبقى محل تفاوض وسجال بين الغرب وبين الإدارة السورية فى دمشق، منها حماية الأقليات الدينية والطائفية والإثنية، وضمان حقوقهم، وإشراك جميع المكونات والشرائح والأطياف فى حكم سوريا، وعدم اضطهاد المرأة وحرمانها من حقوقها، وتوفير الحريات واحترامها.

٩- مع تصاعد العقوبات الاقتصادية على إيران، يُتوقع أن تفضل إيران التعامل مع تركيا كداعم دبلوماسى ضد العقوبات بدلًا من رؤيتها كخصم. حيث إن تركيا لم تدعم أبدًا إدخال الاقتصاد الإيرانى فى أزمات خانقة، وفضَّلت الحفاظ على استقرار المنطقة. وبالتالى، قد ترى إيران فى تركيا شريكًا يمكنها الاعتماد عليه للتخفيف من وطأة العقوبات مع وجود الرئيس ترامب.

١٠- أن سوريا لن تتجه إلى أى مواجهة مع دول الجوار، أو مع أى جهة، علاوة على أنها لن تكون قادرة على ذلك، وكان الجيش الإسرائيلى فى ذلك الوقت قد دمر معظم القدرات العسكرية، بما يجعل سوريا عمليًا دولة منزوعة السلاح، ومع ذلك فإن رسائل الجيش الإسرائيلى تؤكد أن إسرائيل لن تخرج فى وقت قريب من المناطق التى سيطرت عليها بالتزامن مع سقوط النظام السابق، هذا الأمر سيعقد شكل العلاقة بين الإدارة الجديدة فى دمشق وتل أبيب، علاوة على ملفات أخرى قد تسهم أيضًا فى تعقيد العلاقة، مثل العلاقة بين من يحكم دمشق، وبين القوى الإقليمية فى المنطقة ومنها تركيا.

١١- أن إيران تُعد الخاسر الأكبر من التغيير فى سوريا، حيث إن إيران لا تزال تعتقد بقدرتها على التأثير فى مسار التحول السورى؛ وهذا ما يوضحه التحذير من عدم الاستهانة بقدرة إيران على إحداث حالة من عدم الاستقرار(١٥).

١٢- أن تركيا وقطر تحاولان تشكيل نظام إقليمى جديد، ومنطقة قيادة ونفوذ لمحور الإخوان المسلمين السنى المتطرف، الذى يحل فعليًّا محل محور المقاومة الشيعى الذى انهار بإخراج سوريا من المعادلة، كما يشكل الوجود التركى فى سوريا تحديًا غير مباشر لإسرائيل، يتعلق بقدرة تركيا على تجميع وتحريك قواتها العسكرية عبر الأراضى السورية، بما يهدد حدود إسرائيل سواء على مستوى الهجوم المباشر أو من خلال تمويل جماعات مسلحة معادية لإسرائيل. وأن هذا التهديد يزداد تعقيدًا فى ظل دعم تركيا لجماعات إسلامية متطرفة مثل حركة حماس التى تعتبرها إسرائيل تهديدًا مباشرًا على أمنها القومى(١٦).

١٣- من المرجح جدًا أن تشمل خطط الرئيس التركى رجب طيب أردوغان أيضًا إحياء الحلم التركى وتحويل تركيا إلى مركز لتسويق الغاز إلى أوروبا، حيث سيمر خط أنابيب الغاز من قطر، عبر أراضى البر الرئيسى السورى إلى تركيا، وصولا إلى ألمانيا التى وقَّعت بالفعل اتفاقية لتوريد الغاز الطبيعى المسال من قطر.

١٤- أمام اسرائيل عدة سيناريوهات: **السيناريو الأول** الذى قد تطرحه إسرائيل هو معارضة الحكومة السورية

الجديدة، بمعنى أن الإدارة التى ستحل مكان الأسد قد تكون خاضعة لنفوذ تركى قوى، ما يُعرِّض إسرائيل لخطر وجود محور سُنِّى متطرف يقوده أردوغان، وهو ما قد يؤدى إلى تهديد طويل الأمد على حدودها، سواء عبر البحر أو البر أو الجو، وهناك **سيناريو آخر** مطروح فى إسرائيل، وهو الاعتراف بالحكومة السورية الجديدة فى محاولة للتأثير على صورة سوريا المستقبلية وضمان عدم هيمنة تركيا بشكل مطلق على المنطقة، ويهدف هذا السيناريو إلى إبطاء مساعى أردوغان فى إقامة «أردوغانستان» استراتيجى على حدود إسرائيل، ولكن هذا الخيار يحمل أيضًا مخاطر كبيرة فيما يخص الأمن الإقليمى، **وأن هناك بديلا ثالثًا** قد يسمح لإسرائيل بالتحكم فى مجريات الأمور بشكل أفضل، وهو مسعى يعكس التوجهات الأمريكية فى المنطقة.

١٥- بناءً على التطورات الجديدة، تحاول إسرائيل تثبيت وجودها فى المشهد السورى، وربما أيضًا فى لبنان. فهناك، ينوى الجيش الإسرائيلى التراجع عن ترتيباته لوقف النار فى لبنان، وربما يعود إلى استئناف القتال بالكامل، عقب انتهاء فترة إيقاف إطلاق النار بعد ٦٠ يومًا. وقد أبدت إسرائيل أكثر من تلميح على هذا التصميم، حين هاجم سلاح الجو فى البقاع عمق لبنان، ودمر مخازن سلاح كبيرة لحزب الله، بحجة أنها نقلت فقط فى الأيام الأخيرة من سوريا إلى لبنان، وأكد أن قواته لن تنسحب من الجنوب اللبنانى كما ينص الاتفاق[١٧].

١٦- إن الولايات المتحدة قد تكون شريكا فعالًا فى هذه المبادرة عبر تفعيل «خطة مارشال» تشمل إعادة إعمار سوريا وتقديم الدعم المالى والاقتصادى من خلال تحالفات إقليمية ودولية. وهو ما يمكِّن إسرائيل من التأثير فى عملية تشكيل سوريا الجديدة بما يخدم مصالحها على المدى الطويل.

ثالثًا : مسار التطورات السورية وتأثيراته على الواقع العربى

١- فرضت التطورات بمنطقة الشرق الأوسط، بدءًا من غزو العراق ٢٠٠٣م، وصولًا إلى ما يسمى الربيع العربى، ثم أخيرًا عملية (طوفان الأقصى) فى أكتوبر ٢٠٢٣م وتوسع العمليات العسكرية الإسرائيلية بالمنطقة، عدة مظاهر لتغيير شكل بعض دول المنطقة حيث أسهمت التنظيمات المسلحة فى تحقيق نجاح واضح بشأن المشروع الإسرائيلى والغربى لإعادة ترتيب الأوضاع الأمنية والعسكرية والسياسية فى الشرق الأوسط، وتمثلت أبرز ملامح التغيير فى التالى:

أ- توفير المُناخ لإسرائيل للقضاء على مقدرات الجيش السورى (بنية تحتية – أسلحة ومعدات)، إفشال تكوين جيش وطنى موحد فى ليبيا، كذلك إضعاف الجيش اليمنى والسودانى، وكذا محدودية دور الجيش فى كل من العراق ولبنان وخروجهم من معادلات توازن القوى بالمنطقة.

ب- إضعاف / القضاء على الأذرع الإيرانية العسكرية بالمنطقة لاسيما (حزب الله) فى لبنان وسقوط نظام بشار الأسد فى سوريا، علاوة على الإجراءات الإسرائيلية والغربية لإضعاف باقى الأذرع الإيرانية (الحوثيين فى اليمن، الفصائل الشيعية فى العراق)، بالتوازى مع توجيه ضربات عسكرية مؤثرة لإيران (ضرب منظومات الدفاع الجوى -أجزاء من البنية التحتية لمنظومة الصواريخ الباليستية) مع التهديد بضرب المنشآت النووية والنفطية الإيرانية، ما أثر بشكل أكبر على تراجع نسبى لقوة طهران فى المنطقة.

ج- الإسهام فى إبراز إسرائيل، خلال الفترة الأخيرة، كقوة عسكرية وأمنية لديها قدرات تكنولوجية متقدمة مكنتها من تنفيذ عمليات عسكرية وأمنية فى العديد من الجبهات فى الوقت ذاته، وانتهاك سيادة عدد من دول المنطقة دون مقاومة فعالة من هذه الدول، مع عجز المجتمع الدولى خاصة المنظمات الأممية لإيقاف تلك الانتهاكات ارتباطًا بالدعم الأمريكى اللامحدود لإسرائيل، قد يدفع نحو ترسيخ الهدف الغربى / الإسرائيلى بأنها تُعد القوة المركزية الرئيسية والوكيل الوحيد للمصالح الغربية فى المنطقة[١٨].

د- صعود قوى إقليمية استفادت من الفوضى الأمنية والعسكرية فى المنطقة، حيث تُعد تركيا أكثر المستفيدين مما حدث فى سوريا، ما يظهر رغبتها فى ملء الفراغ الذى أحدثه تراجع الدور الإيرانى فى المنطقة، كذا صعود دور بعض دول الخليج فى العديد من الملفات السياسية / الأمنية / العسكرية.

٢- مـا سبق يؤكد الـدور الوظيفى للجماعـات المسلحة فى منطقة الشرق الأوسط؛ حيث أسهمت فى تنفيذ أجندات بعض القـوى الإقليمية / الدولية علـى حساب المصالح الوطنيـة، مـا عزز مـن دورها فى هـدم وتفكيـك أسس الدولـة وتفتيت وحدتها، كما تقـوم بحروب الوكالة بديلاً عن الراعى الرئيسى من القوى الإقليمية / الدولية(١٩).

٣- فى السياق السابق يتعين الإشارة إلى عدة نقاط:

أ- تغلب الهواجس الأمنية على الدوافع العربية فى الانفتاح على الإدارة السورية، التى تتنوع بين إيجاد حل لمشكلة اللاجئيـن خصوصًـا فى دول الجـوار، وإيقـاف إنتاج المخدرات، لا سيما الكبتاجون وتهريبها، وجعلها جزءا مـن مكافحة الإرهـاب، علاوة على إنهـاء كونها ملاذًا آمنًا للإرهابيين، ومحاولة احتواء آثار ما يسمى وصول «الإسلام السياسى» للسلطة فى دولة عربية.

ب- هنـاك رغبـة عربية بـألّا تقـع سوريا تحـت سياسة المحـاور الإقليمية خاصة تركيا، لاسيما فى ظل رغبة الإدارة الجديـدة فـى مساعدتهـا فى رفـع العقوبات الدوليـة، ودعـم الاقتصـاد السـورى، والإسهـام فى مشاريع إعادة الإعمار.

ج- مـن المرجـح أن يُتوَّج هذا الانفتـاح العربى بدعوة الإدارة لشغل مقعد سوريا فى الجامعة العربية، كما أنه من المرجح أن يكون هناك انفتاح عربى تجارى واقتصـادى واسـع، ومساهمات فى ملفـات الطاقة مثـل النفط والغـاز والكهرباء. وفـى السياق نفسه، لاتـزال الأعمـال المسلحة ضـد القـوات المسلحة (التابعة لهيئـة تحرير الشام) جاريـة فى عدد من المناطق من قبل مجموعات أمنية أو مسلحة موالية لنظام الأسد السابق.

٤- استمرار أنشطة تنظيم داعش؛ حيث تبنى التنظيم منذ ٢٨ ينايـر ٢٠٢٤م وحتـى ١٦ يناير ٢٠٢٥م ما يزيد على (٣٥) هجومًـا مسلحًـا فى مناطق مختلفـة من سوريا، كمـا لوحظ أن عمليـات التنظيم ركـزت بالأساس على استهـداف العناصر المسلحة الكردية فى شمال البلاد والرقـة، وقـد شهدت عمليـات التنظيم تراجعًـا نسبيًّا ويتوقـع أن تكـون مؤقتًـا، حيث كانت تزايـدت هجمات التنظيـم فى بداية التحـركات الأمنيـة والعسكرية فى نهايـة نوفمبر الماضـى، ثم تراجعت مـع سقوط نظام الأسـد وسيطرة الجماعـات المسلحة علـى الحكم فى البـلاد، بمـا يشير إلـى أن التنظيـم يسعى إلـى إعادة ترتيـب أولوياتـه وتحركاتـه، انتظارًا لحالـة الانفلات الأمنـى المحتمـل فى حـال فشـل الإدارة الجديدة فى السيطرة الأمنية والعسكرية على البلاد.

رابعًا: تأثيرات متعددة المجالات فى الإقليم

١- تشـير تطور الأوضـاع فى سوريا إلى تزايد احتمالات حدوث الآتى:

أ- استمـرار حالـة السيولـة السياسيـة / الأمنيـة فى سوريا على المدى المنظور والمتوسط ارتباطًا بعدم وضـوح الرؤيـة تجاه ترتيـب الأوضـاع الداخلية فى سوريا فى ظل تمسك الرئيـس السورى أحمد الشرع بمقاليـد الحكم دون أى مؤشرات على إمكان حدوث انتخابات فى المرحلـة المقبلة، بالإضافة إلى وجود العديد من الفصائل المسلحة التى تختلف توجهاتها وانتماءاتهـا؛ الأمـر الـذى قـد يـؤدى إلـى حـدوث صراعات بين تلك الفصائل(٢٠).

ب- تزايد فرص توظيف تنظيم داعش والقاعدة وبعض الجماعـات المناوئـة لهيئة تحرير الشـام لاستنزاف القوة الأمنية والعسكرية للإدارة الجديدة فى سوريا، وكمبـرر لاستمـرار الوجـود العسكـرى الأمريكـى/ الإسرائيلى فى سوريا، بالإضافة إلى احتمالات العمل علـى انتقـال بعض مـن عناصـر داعش والقاعدة/ العناصر الأجنبيـة من هيئة تحرير الشـام بالتنسيق مع تركيـا إلى بعض دول المنطقة (ليبيـا -العراق) لاستكمال مخططات إعادة ترتيب الأوضاع.

ج- إن التوصـل إلـى اتفـاق بيـن كل مـن (الولايـات المتحـدة وتركيا وهيئـة تحرير الشام وقـوات سوريا الديمقراطيـة) بمنح مناطق الأكراد امتيازات (حكم ذاتـى علـى غـرار المناطـق الكرديـة فـى العـراق) كان مطروحًـا، وهو ما تـم بالفعل لحظـة إعداد هذه الدراسـة مـع وجـود ضمانات بعـدم تهديـد منطقة الحـدود المشتركـة مع تركيـا أو التواصـل مع حزب العمال الكردستانى بتركيا.

د- محدوديـة فرص تشكيل جيش سـورى قوى والاكتفاء بتشكيـل قـوات لحفـظ الأمـن الداخلـى والمناطـق الحدوديـة بتسليـح خفيف ومتوسط مـن خلال رقابة أمريكية / إسرائيلية لخطوات تشكيل الجيش المنتظر

مـع فرض حظر علـى تسليحـه للحد مـن احتمالات تهديد أمن إسرائيل.

هـ- استمـرار الوجود الإسرائيلى فـى الأراضى السورية التى توغلـت بها فى المناطـق الجنوبية مع احتمالات التوسـع فى احتـلال أراضـ أخرى وفرضـ أمر واقع على الأرض فى ظل حالـة السيولة السياسية/الأمنية بسوريـا وعـدم وجـود أى ردود أفعـال دوليـة بشـأن التوغلات الإسرائيلية.

٢- يمكـن الإشـارة إلـى أن أهـم التداعيـات علـى الأمـن القومى العربى جرَّاء مسـار التحرك السـورى الراهن فى المنطقة العربية تتركز فيما يلى:

أ- تزايـد حالة عـدم الاستقـرار الأمنـى والسياسى فى المنطقـة والإخلال بمزيد من معـادلات توازن القوى لمصلحة دول إقليمية غير عربية (تركيا -إسرائيل).

ب- بـروز إسرائيل كقـوة مهيمنة وانفرادهـا بالسيطرة الأمنيـة على منطقة المشرق العربـى (سوريا -لبنان -العراق -الأردن).

ج- تزايـد احتمـالات قيـام بعض القـوى الإقليميـة / الدوليـة بنقل وإعـادة انتشـار التنظيمـات الإرهابية فـى دول المنطقة، أو إعادة تنشيـط الخلايا الكامنة بهـا (العـراق -اليمن -ليبيا) للدفع نحـو المزيد من الانهيـار الأمنى، الأمر الذى يهـدد المصالح العربية وأبرزها الآتى:

- استمـرار تهديد حركة الملاحة البحرية بمنطقة خليج عدن وباب المندب وقناة السويس.
- التأثيـر السلبـى علـى الحالـة الاقتصادية لدول المنطقة خاصة الدول ذات الاقتصادات الهشة.
- تزايـد تدفـق اللاجئيـن مـن دول المنطقة التى قـد تشهـد حالـة عـدم استقـرار أمنى بمـا يمثل مزيـدًا من الأعباء الاقتصاديـة/ الأمنية فى ضوء احتمالات تسلل بعض الإرهابيين ضمن اللاجئين.
- تزايـد فرص تدخل القوى الإقليمية/ الدولية فى الشئـون الداخليـة لدول المنطقـة بدعوى مجابهة التنظيمات الإرهابية.

د- صعوبة إيجاد منظومة أمن عربية فى مواجهة تصاعد القـوى الإقليميـة غيـر العربيـة ارتباطًـا باختـلاف التوجهات بين دول المنطقة خاصة الخليجية.

هـ- قيام إسرائيل باستغلال الأوضاع الراهنة فى تصفية القضية الفلسطينية(٢١).

الخلاصة :

يمكن التأكيد إذن على أن الواقع السـورى الحالى والمرتقب سـيلقى بتبعاته على المنطقة العربية، خاصـة مع تصاعد الدور الوظيفى للجماعات المسلحة فى المنطقة، وفى ظل ما تم تنفيذه من خطوات عملية نحو القضـاء على بعض الدول الرئيسـية فى المنطقة أو إضعاف مؤسساتها الأمنية والعسكرية، وإعادة ترسـيم خريطة مراكز القوى فى المنطقة، ففى التقدير تزايد احتمالات اسـتمرار سـعى بعض القـوى الإقليمية / الدولية فى توظيف تلك الجماعات لاسـتكمال مخططات إعـادة الترتيبات الأمنية فى المنطقة لمصـلحتها مـع تزايد فرص توظيف تنظيم داعش والقاعـدة، وبعض الجماعات المناوئة لهيئة تحرير الشام لاستنزاف القوة الأمنية والعسكرية للإدارة الجديدة فى سوريا، وكمبرر لاستمرار الوجود العسـكرى الأمريكى / الإسـرائيلى فى سـوريا، بالإضـافة إلى احتمالات العمل على انتقال بعض من عناصـر داعش والقاعدة / العناصـر الأجنبية بالتنسـيق مع تركيا إلى بعض دول المنطقة (ليبيا - العراق) لاستكمال مخططات إعادة ترتيب الأوضاع.

الهوامش :

(1) Arab World and the Trump Administration 2.0 INSS Insight No. 1939, February 5, 2025. https://www.inss.org.il/publication/trump-middle-east/ (20Mar. 2024)

(2) Hay'at Tahrir al-Sham (HTS)TNT Terrorism Backgrounder. https://www.csis.org/programs/former-programs/warfare-irregular-threats-and-terrorism-program-archives/terrorism-backgrounders/hayat-tahrir (15 Mar. 2024)

(3) Syria to have new government on March 1, foreign minister says. https://www.france24.com/en/middle-east/20250212-syria-to-have-new-government-on-march-1-foreign-minister-says (20Mar. 2024)

(4) Appointment of Marhaf Abu Qusra as Minister of Defense in the Caretaker Government of Syria Source: SYRIA TV (Opposition website) December 23, 2024 https://syrianobserver.com/syrian-actors/appointment-of-marhaf-abu-qusra-as-minister-of-defense-in-the-caretaker-government-of-syria.html (20Mar. 2024)

(5) Syria's caretaker Foreign Minister addresses OPCW's Executive Council. https://www.opcw.org/media-centre/news/2025/03/syrias-caretaker-foreign-minister-addresses-opcws-executive-council (26 Mar. 2024)

(6) disability benefit cuts condemned by Minority Rights Group and DPAC. https://minorityrights.org/country/syria/ (20Mar. 2024)

(7) Syria's new constitution: Dashing hopes for progress Mohammed A. Salih Mar. 19, 2025 • 6 min read. https://thenewregion.com/posts/1827 (19 Mar. 2024)

(8) Syrians Will Never All Get Along Like elsewhere in the Middle East, sectarianism is baked into Syrian society. https://foreignpolicy.com/2025/03/13/syria-sharaa-alawites-latakia-sunni-druze/. (20 Mar. 2024)

(9) A Deal in Damascus Syria's Kurds and the new administration of Ahmad al-Sharaa have just signed an agreement, but what motivated it? https://carnegieendowment.org/middle-east/diwan/2025/03/a-deal-in-damascus?lang=en (25 Mar. 2024)

(10) Syria to hold national dialogue conference "in coming days": official Source: Xinhua Editor: huaxia 2025-02-23 04:35:00 https://english.news.cn/20250223/b91398da5d8a49828f3682f2fd26c686/c.html (20 Mar. 2024)

(11) The Damascus-SDF Agreement: A Turning Point for Syria? https://mei.edu/blog/damascus-sdf-agreement-turning-point-syria (26 Mar. 2024)

(12) Rebuilding and Strengthening Syria's State Institutions Dec 23, 2024 Noor Tasha. https://arabcenterdc.org/resource/rebuilding-and-strengthening-syrias-state-institutions/ (26 Mar. 2024)

(13) SDF's Drone Warfare: A Tactical Shift in Syria's Ongoing Conflict Bursary's analysis indicates that the SDF has doubled its drone attacks in just one month, escalating from 61 observed strikes in December 2024 to 135 in January 2025. https://www.kurdistan24.net/en/story/826235/sdfs-drone-warfare-a-tactical-shift-in-syrias-ongoing-conflict.

(14) The Complex Dynamics of Turkey's "Savior" Image. https://mei.edu/blog/damascus-sdf-agreement-turning-point-syria (20 Mar. 2024)

(15) What Roles Will Russia and Iran Play in Post-Assad Syria? Russia and Iran may adopt a model of diplomacy with Syria, similar to their efforts to cultivate the Taliban regime in Afghanistan By Giorgio Cagier Middle East & North Africa January 29, 202 https://www.stimson.org/2025/what-roles-will-russia-and-iran-play-in-post-assad-syria/ (20 Mar. 2024)

الهوامش :

(16) https://www.swp-berlin.org/publikation/the-political-transition-in-syria-regional-and-international-interests

(17) Why is Israel attacking Syria after the fall of Bashar al-Assad? Published: December 18, 2024 11.48am SAST.
https://theconversation.com/why-is-israel-attacking-syria-after-the-fall-of-bashar-al-assad-246180 (20 Mar. 2024)

(18) Syria after Assad 2024/25: Consequences and next steps Research Briefing Published Thursday, 19 December, 2024.
https://commonslibrary.parliament.uk/research-briefings/cbp-10161/ (20 Mar. 2024)

(19) Syria Burke Chair reports on Syria cover US strategic objectives in Syria related to the Syrian Civil War, and the rise of Islamic State militants operating in both Syria and Iraq.
https://www.csis.org/programs/emeritus-chair-strategy/regions-and-countries/syria (20 Mar. 2024)

(20) Syria: Israeli airstrikes reach an all-time high after Assad regime falls Posted: 19 December 2024l Region: Middle East l Category: Analysis Authors: Muaz Al Abdullah; Valentin d'Hauthuille.
https://acleddata.com/2024/12/19/syria-israeli-airstrikes-reach-an-all-time-high-after-assad-regime-falls/ (21 Mar. 2024)

(21) Israel takes credit, in part, for the fall of the Assad regime. But what now? DECEMBER 10, 2025:16 PM ET
https://www.npr.org/2024/12/10/nx-s1-5221635/israel-takes-credit-in-part-for-the-fall-of-the-assad-regime-but-what-now (20 Mar. 2024)

التأثير المستقبلى للوضع الأمنى فى سوريا على المنطقة العربية

■ أ. د. طارق فهمى
أستاذ العلوم السياسية، مستشار المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط

المستخلص :

أوضحت الدراسة أهم الارتدادات المتوقعة والواردة من الداخل السورى على الإقليم وعلى مجمل الاستقرار/ عدم الاستقرار على العالم العربى، وإبراز حجم التطورات الجارية فى سوريا على توجيه مسار الترتيبات الأمنية والاستراتيجية التى تخطط للعالم العربى؛ حيث يمكن تأكيد أن الواقع السورى ما زال يعمل فى اتجاه واحد سياسيًا وأمنيًا، ولم يتغير المشهد السياسى الراهن عن ما هو عليه، وتولى الإدارة الانتقالية المؤقتة وتعيين أحمد الشرع رئيسًا لسوريا، خاصة أن ما يجرى فى الساحة السياسية مرتبط فعليًا بعدة خطوات مهمة ربما ستحتاج إلى مزيد من التقييم والمراجعة لنتائج مؤتمر الحوار الوطنى الذى يؤكد استحقاقا سياسيًا مهمًا، لأنه سيجهز لمرحلة تاريخية فى حياة سوريا، بعد سقوط النظام السابق.

سيلقى الواقع السورى الحالى والمتوقَّع بتبعاته على المنطقة العربية، خاصة مع تصاعد الدور الوظيفى للجماعات المسلحة فى المنطقة، وفى ظل ما تم تنفيذه من خطوات عملية نحو القضاء على بعض الدول الرئيسية فى المنطقة أو إضعاف مؤسساتها الأمنية والعسكرية، وإعادة ترسيم خريطة مراكز القوى فى المنطقة مع استمرار الوجود الإسرائيلى فى الأراضى السورية التى توغلت بها فى المناطق الجنوبية، مع احتمالات التوسع فى احتلال أراضٍ أخرى، وفرض أمر واقع على الأرض فى ظل حالة السيولة السياسية/ الأمنية الحالية فى المشهد السورى.

الكلمات المفتاحية : الثورة السورية، الجولان، الأكراد، إسرائيل، الأوضاع الأمنية.

The Future Impact of the Security Situation in Syria on the Arab Region

■ *Prof. Dr.Tarek Fahmy*
Professor of Political Science, Consultant of the National Center for Middle Eastern Studies

Abstract:

The study clarifies the most important expected repercussions coming from within Syria on the region and on the overall stability/instability in the Arab world, highlighting the extent of the ongoing developments in Syria in directing the course of the security and strategic arrangements planned for the Arab world. It can be confirmed that the Syrian reality is still working in one direction, politically and security-wise, and the current political scene has not changed from what it is, with the assumption of the temporary transitional administration and the appointment of Ahmed al-Sharaa as President of Syria, especially since what is happening in the political arena is actually linked to several important steps that may require further evaluation and review of the results of the National Dialogue Conference, which could be an important political event, as it will prepare for a historic phase in the life of Syria, after the fall of the former regime.

The current and expected Syrian reality will have repercussions on the Arab region, especially with the escalation of the functional role of armed groups in the region, and in light of the practical steps that have been implemented towards eliminating some of the main countries in the region or weakening their security and military institutions, and redrawing the map of power centers in the region with the continued Israeli presence in Syrian territory, which it has penetrated into the southern regions with the possibility of expanding into the occupation of other territories and imposing a fait accompli on the ground in light of the current state of political/security fluidity in the Syrian scene.

Keywords: Syrian revolution, Golan Heights, Kurds, Israel, security situation.